

نيسان مجلس الأمن.. هل يزهر في سوريا؟



واشنطن إشهار القضية السورية كحالة مستعجلة على المجلس حسم أمره في معالجتها، والضغط على الأعضاء المعطلين (بمساعدة من عرقلة المخارج المتفق عليها أمميا لتحقيق الانتقال السياسي في سوريا الواقعة على قدم واحدة على أبواب استحقاقات سياسية مصيرية.

فهل سيشهد نيسان مجلس الأمن سعياً دبلوماسياً حازماً تقف فيه الولايات المتحدة في مواجهة أصحاب الفيتو الذين اعتادوا إشهار خنجرهم المسموم كلما اقترب المجلس من إيجاد صيغة لإنهاء فصول الهولوكوست السوري المتصل الذي لم يتجرأ على ارتكابه الهتلريون؟

سيادتها.. وفي مارس من العام عينه، خرج السوريون إلى الشارع مطالبين بحكومتهم بالحقوق الإنسانية الأساسية في الحرية والعدالة والكرامة، بينما ردّ حدة بشار الأسد بإطلاقه العنان لأفدح المجازر المنظمة بحق المدنيين العزل في التاريخ المعاصر.

فصل المقال يقع في لبّ ميثاق الأمم المتحدة وحزمة الحقوق والصلاحيات المعطاة للدولة التي تترأس مجلس الأمن كما يقربها، وفي مقدمتها حق الدولة الرئيسية في اختيار الملف الذي تريد التركيز عليه وإدارته خلال فترتها الرئاسية التي تمتد لثلاثين يوماً. وفي نيسان مجلس الأمن لهذا العام يمكن أن يتغير الكثير إذا ما اختارت

مساعي التغيير السياسي السلمي الذي كان على الأبواب في العام 2011، والذي لو حدث في حينها لوفر على السوريين والعالم دماً واستقراراً وأماناً فقدوا في حدة تلك الحرب الجائرة التي فرضت على السوريين وسوريا بأيدي النظام وحلفائه.

وضمن مناسبة احتفالية بمتحف الهولوكوست في واشنطن في شهر فبراير من العام 2011 خطب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن - وكان في حينها نائباً للرئيس أوباما - خطاباً لافتاً تعهد فيه بدعم الشعوب التي تعرضت للذبح على يد حكوماتها مجرد مطالبتها بالحريات العامة، وقال "عندما تشارك حكومة بجزرة فإنها تتخلى عن

اقتصادية في سوريا جعلت ما يقارب 90 في المئة من أطفالها بحاجة إلى مساعدات إنسانية"، بينما حثّ بليكن على فك الربط السياسي بالبعد الإنساني للقضايا العاجلة في سوريا، ملحماً إلى أمن المعابر. وأشار بليكن إلى الجهة الحقيقية التي تهدد الأمن داعياً المجلس إلى "أن يتوقف عن تجاهل واقع الحال وإيجاده الأعداء لهجمات موسكو على المشافي بالقرب من المعبر الوحيد المصروح به، ما أدى إلى إغلاقه".

ولم يخف نظير بليكن في الجلسة نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشيخين امتعاضه مما صرح به بليكن، متهماً مجموعات إغاثية "بممارسة التمييز ضد المناطق التي تسيطر عليها حكومة الأسد في دمشق بهدف عرقلة تعافي سوريا والحيلولة دون إتاحة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والعمل على تقويض سيادة وأمن البلد بدوافع سياسية تنحصر بكرههم للأسد وحسب".

كما التقى باللائمة على العقوبات أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مشيراً إلى تأثيرها "السلبى والدراماتيكي" على حالة الإختناق الاقتصادي التي وصلت إليها البلاد.

بدأت المواجهة الدبلوماسية عالية النبرة بين موسكو وواشنطن ترسم ملامحها الأولى منذ مطلع فترة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، وقد تكون هذه فرصة واشنطن السانحة للضغط في اتجاه تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة والتي تنتظر أن تتحرك من الأدرج وحبر الوثائق إلى نبض الواقع ولاسيما في ما يتعلق بالقضية الأكثر تعقيداً والأفدح خسارات على المستويات الإنسانية والسياسية والأمنية كافة وهي القضية السورية، تلك التي لم تشق طريقها بعد للانفراج ولم يستطع مهندسو القرار 2254 في المجلس إلى الدفع به دائرة الضوء من أجل السير في درب تحقيق العدالة الأممية المشهودة للشعب السوري الكليم، فالولايات المتحدة طالما تحمّلت المسؤولية الإنسانية في منح المساعدات الأعلى

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

نعم أيتها السيدات وأيتها السادة، ما سمعناه من إحصاءات وأرقام عن حجم المأساة الإنسانية السورية في جلسة مجلس الأمن التي تترأسها الولايات المتحدة الأميركية على امتداد شهر نيسان (أبريل) الجاري رئاسة دورية، ليس سوى غيض من فيض.

قد تكون هذه فرصة واشنطن السانحة للضغط في اتجاه تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة والتي تنتظر أن تتحرك من الأدرج وحبر الوثائق إلى نبض الواقع ولاسيما في ما يتعلق بالقضية الأكثر تعقيداً والأفدح خسارات على المستويات الإنسانية والسياسية والأمنية كافة وهي القضية السورية

في المقابل، نرى موسكو على لسان ممثلها في الأمم المتحدة ماضية في عنجهيتها، لا تتوقف عن التهديد باستعمال حق النقض (الفيتو) إذا ما أقر مجلس الأمن فتح معابر إنسانية - كانت قد اغلقت بقرار بقرار أممي أيضاً - لإيصال المساعدات إلى مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية في الشمال السوري على جانبي الفرات: شرق النهر حيث المعارضة الكردية حليفة الولايات المتحدة، وغرب النهر حيث المعارضة التي يقودها الائتلاف الوطني السوري وحكومته المؤقتة.

هنرييتا فور رئيسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" قالت في الجلسة التي ترأسها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بليكن "إن أسوأ أزمة

العلاقات الأميركية - التركية ليست على ما يرام

فبالرغم من العلاقة التاريخية السيئة بين تركيا وروسيا ووجود نزاعات حدودية مستمرة بين الدولتين، إلا أن مجالات التعاون بينهما ازدادت في العقد الماضي لتشمل مساعدة روسية في بناء مفاعلات نووية في تركيا، وتنسيقاً أمنياً مباشراً في سوريا، والتعاون العسكري الذي توج بصفقة إس - 400. لكن، وفي الآز ذاته، بلوح في الأفق نزاع روسي - أمريكي على ثروات حوض المتوسط على الحدود البحرية التركية والتي تحاول روسيا السيطرة على حصص منها عبر وجودها في سوريا.

أما لجهة الصين، فالتعاون الاقتصادي أولاً، حيث تضاعفت التجارة بين البلدين في العقد الماضي وبخلف تركيا في مبادرة "الحزام والطريق" التجارية. وفي المجال الأمني تؤكد المعطيات أن تركيا تتسارع الصين على محاربة مسلمي الإيغور حتى من هم من أصول تركية. وقد قامت الحكومة التركية بإعادة لأجنين سياسيين من الإيغور إلى الصين مباشرة أو تفهيم إلى دول أخرى لديها اتفاقات تسليم مطلوبين مع الصين على الرغم من التصريحات الإعلامية التركية بإعادة لأجنين بالتصريف الصينية ضد المسلمين من الإيغور.

من الواضح أن الثقة أصبحت مفقودة بين الطرفين الأميركي والتركي دون بوادر انفراج في الأفق. فتركيا لا تبدو مهمة بإرضاء أميركا، وترى في المنافسة المتعاطلة بين أميركا وأوروبا من جهة والصين وروسيا من جهة الثانية فرصة للحصول على فوائد اقتصادية وسياسية من جميع الأطراف المتنازعة، بينما لا يزال الطرف الأميركي ينظر من أنقرة موقفاً واضحاً يتوافق مع إستراتيجيته وإستراتيجية حلف الناتو في المنطقة. إجبار تركيا على تغيير مواقفها قد يتطلب ضغطاً تفوق العقوبات العسكرية والاقتصادية، إلا أن هناك تخوفاً أميركياً واضحاً من أن يؤدي الضغط المتعاظم إلى ردة فعل تركية قد تخرب العلاقة إلى حد قد يستحيل إصلاحها.

أن أنقرة اكتشفت أنها تستطيع فعلاً تحدي سياسات الولايات المتحدة بعد وصول الدفعة الأولى من الصواريخ في شهر يوليو 2019، فقامت بشن عملية "تنبع السلام" في شهر أكتوبر من العام ذاته ضد القوات الكردية المتحالفة مع الولايات المتحدة في سوريا. وأتى الرد الأمريكي على العملية التركية خجولاً، واقتصر على نشر القوات الأميركية في مدينة منيغ والسيطرة عليها لمنع الأتراك من دخولها ثم تسليم المدينة للقوات الروسية العاملة في سوريا لاحقاً.

كما بدأ الاستخدام التركي المتكرر لقوات غير نظامية سورية في أنربيجان وليبيا والعراق والشمال السوري يؤرق الولايات المتحدة، حيث تتخوف واشنطن من أن تتحول هذه المجموعات المسلحة إلى جماعات إرهابية جديدة تنشط في المنطقة. ومن المتوقع أن ترفع المنافسة بين تركيا واليونان حول حقوق استثمار النفط والغاز في قاع البحر المتوسط من درجة التوتر بين تركيا وحلفائها في الناتو، حيث بدأت تركيا فعلياً بالتنقيب عن النفط في مناطق حدودية متنازع عليها. وقد أثار إرسال قطع بحرية عسكرية لحماية سفن التنقيب مخاوف من أن تتحول هذه الأزمة السياسية الاقتصادية إلى مواجهة عسكرية.

فشل العقوبات الأميركية في رد أنقرة عن قراراتها المتعددة لإرادة واشنطن وضع تركيا في منطقة رمادية في المجتمع الدولي. فمن جهة يتموضع الدولة التركية على جبهة حلف الناتو الشرقية وتستفيد من ميزات شتى يقدمها الحلف، كما تستضيف قاعدة عسكرية كبرى وأساسية بالنسبة إلى الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته تحاول تركيا التقرب من روسيا والصين للتحوط من تغيرات محتملة في السياسة الأميركية تجاهها بشكل خاص أو في الدور الأميركي في الشرق الأوسط بشكل عام.

الأولى من حكم الرئيس باراك أوباما، إلا أن اشتعال الأزمة السورية عام 2011 أدى إلى المزيد من التعقيدات، والمشكلة الأكبر كانت دعم وزارة الدفاع الأميركية للقوات الكردية، التي تعتبرها أنقرة مجموعات إرهابية، في المنطقة التي تحد تركيا من الشمال الشرقي السوري.

وفي الوقت الذي كانت تركيا فيه تلتمس من واشنطن تغيير سياستها نحو وحدات الحماية الشعبية الكردية، قام الجيش الأميركي، وبشكل مفاجئ، بسحب منظومة صواريخ "باتريوت" الدفاعية من منطقة الحدود التركية - السورية مما جعل هذه الحدود غير محمية من الهجمات الصاروخية.

وما زاد الطين بلة تجاهل الأميركي المستمر لطلب تركيا شراء منظومة صواريخ "باتريوت" الخاصة بها، ولم يأت الرد الأميركي متأخراً بعد ستة ونصف من الطلب فقط، بل كان سلبياً أيضاً، حيث رفضت الولايات المتحدة تزويد الأتراك بتقنيات أنظمة التشغيل التي تسمح لهم بالتحكم بهذه الصواريخ الذين يودون شرائها، ويجمع المحللون على أن هذا الرفض الأميركي لتزويد تركيا بصواريخ "باتريوت" هو ما دفعها إلى البحث عن البديل الذي لم تتردد روسيا عن تقديمه عبر صواريخ إس - 400. وعلى الرغم من خسارة تركيا لطائرات أف - 35 بسبب شرائها الصواريخ الروسية، يبدو

الأميركي لاستخدام الأراضي والقواعد التركية في الهجوم على العراق مما أغضب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن حينها. وذكر بوش صراحة في كتابه الذي خطه بعد خروجه من البيت الأبيض أنه "شعر بخيبة أمل كبيرة عندما رفضت تركيا، الحليفة في الناتو، إحدى أهم الطلبات الأميركية حينها". وبعد أشهر قليلة، وفي شهر يوليو 2003، قامت القوات الأميركية العاملة في العراق باعتقال 18 عنصراً من القوات الخاصة التركية في مدينة السليمانية خلال محاولتهم اغتيال حاكم كركوك المنتخب حديثاً. هذه الحادثة، بالإضافة إلى اتهام واشنطن لأنقرة بدعم جماعات سنية منطرفة في العراق، عمقت الخلاف بين البلدين ودفع البيت الأبيض إلى الاعتماد على القيادة المركزية في وزارة الدفاع الأميركية في تشكيل السياسة الخارجية تجاه تركيا عوضاً عن وزارة الخارجية وكان تركيا أصبحت عدوة أو معضلة أمنية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وبالرغم من خلوّ العلاقات الأميركية - التركية من الأحداث البارزة خلال الولاية

استمر حتى عام 1978 عندما هدت تركيا بمنح الولايات المتحدة من استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية إن لم ترفع العقوبات.

وشكلت حرب الخليج عام 1991 نقطة تحول أخرى في العلاقة الأميركية - التركية. فمن جهة أدت الحرب إلى خسارة تركيا الباليين من الدولارات بعد أن فقدت قدرتها على المتاجرة بالنفط العراقي، ومن جهة أخرى أدت منطقة حظر الطيران التي فرضتها الولايات المتحدة في شمال العراق إلى توفير الحماية لحزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا والذي استطاع الاستفادة من المظلة الجوية الأميركية لتوسيع نفوذه ونشاطاته في المنطقة.

وفي شهر أكتوبر من عام 1992، وبينما كانت القوات التركية تستعد لعملية عسكرية عابرة للحدود ضد القوات الكردية في العراق، قامت حامله طائرات أميركية تقوم بمناورات في المنطقة بضرب مدمرة تركية بصاروخين مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من البحارة الأتراك. ومع أن الولايات المتحدة صرحت أن الاستهداف حدث بالخطأ، إلا أن تركيا رفضت هذا التفسير حيث أن الصواريخ المستخدمة كانت صواريخ ذكية تتطلب أن يجري تأكيد الهدف لست مرات قبل إطلاقها.

وبدت أنقرة مقتنعة أن ضرب مدمرتها البحرية لم يكن إلا رسالة شديدة اللهجة من واشنطن. وشهدت بداية القرن الحادي والعشرين تاججا للخلاف بين عضوي حلف الناتو، ففي أوائل عام 2003 وقيل للعثمانيين الأميركي التركي برفض الطلب

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

تصدرت الأزمة بين واشنطن وأنقرة وسائل الإعلام في الأشهر الأخيرة خصوصاً بعد الخروج التركي عن بيت الطاعة الأميركي الذي تلا نشر صواريخ إس - 400 الروسية في تحد واضح وصريح لشركائها في حلف الناتو. ومع أن مشكلة الصواريخ الروسية تعد من أبرز التطورات السلبية في العلاقات الأميركية - التركية، إلا أن التدهور ليس حديثاً ولا يقتصر على جدال مستجد حول العقائد الحربي.

عضوية أنقرة في حلف الناتو عام 1952 كانت ضرورة أمنية أكثر مما كانت خياراً إيديولوجياً أو سياسياً، حيث دخلت تركيا الناتو بغية حماية أراضيها من اجتياح وشيك بعد أن هُذ الرئيس السوفييتي جوزيف ستالين باحتلال المضائق المائية التركية والطرف الشرقي من تركيا، وقامت الولايات المتحدة حينها بنشر صواريخ "جوبيتر" في الأراضي التركية كجزء من المظلة الدفاعية ضد الصواريخ النووية الحامية لدول الحلف. لكن الأزمة الأولى لم تتأخر كثيراً حيث قامت الولايات المتحدة بسحب صواريخ "جوبيتر" عام 1962 دون استشارة تركيا بعيد الاتفاق بين الرئيسين الأميركي جون كينيدي والسوفييتي نيكيتا خروتشوف، والذي حلت بموجبه أزيلت الصواريخ الكوبية. هذه الخطوة أغضبت تركيا التي شعرت أنها عضو من الدرجة الثانية في حلف الناتو يمكن الاستغناء عنه.

وبعد ما يقارب العشر سنوات أتت الأزمة الثانية والأكثر عندما اجتاحت القوات التركية جزءاً من جزيرة قبرص بحجة حماية مواطنين القبارصة من أصول تركية من ميليشيات يونانية على الرغم من تحذيرات واشنطن شديدة اللهجة ضد أي عمل عسكري تركي في قبرص. وادى هذا الاجتياح إلى عقوبات أميركية حظرت بيع الأسلحة إلى تركيا

